

التغير في هيكل تمويل التراكم الرأسمالي في الاقتصاد اليمني

د. عثمان محمد عثمان*

مقدمة :

حينما درج منظرو التنمية على التحذير من المبالغة فيما يسند لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من دور في القضاء على التخلف والانطلاق نحو النمو السريع ، وأكد بعضهم على الدعوة الى مزيد من الاعتماد على النفس ، بدا وكأن الدول المتخلفة تواجه معضلة الإفكاك منها . فما العمل ورؤوس الأموال المنتجة في هذه البلاد لا تكفي لتشغيل قوة العمل الفائضة ، وطاقتها الانتاجية محدودة ؟ وهل يمكن لهذه البلاد — أو معظمها — ان تواجه هذا الوضع بمواردها المحلية ، وجهازها الانتاجي لا تتوافر له المرونة الكافية ؟

هناك خطآن ربما يقع المرء فيهما : الوقوع في تصور أن الاستثمار « غير مهم » إذ أن معدلات الاستثمار المرتفعة لم تنجح وحدها في تحقيق التقدم ، وأن الاعتماد على النفس يعني عدم اللجوء الى استيراد بعض احتياجات التراكم الرأسمالي . وربما نضيف أن تجربة التنمية في الجمهورية العربية اليمنية قد تقود الى التصور بأن الموارد الخارجية التي توفرت لها لم تكن قاصرة بأي حال عن احتياجات توفير البنية التحتية ، وعليها أن تنطلق الى المراحل التالية في ظل قدر أقل من النقد الأجنبي .

وتهدف هذه الدراسة المختصرة الى اختبار دقة هذا التصور بمعالجة البيانات المتوافرة بأسلوب منهجي منضبط ، وتطبيق نموذج الفجوتين المعروف لتحديد العوامل المقيدة لعملية التراكم الرأسمالي في الاقتصاد اليمني .

* أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة والاقتصاد — بجامعة صنعاء .

١ — الاستثمار والنمو الاقتصادي :

لم يعد الدور الذي يقوم به التراكم الرأسمالي (الاستثمار) في عملية النمو الاقتصادي يحظى بالاتفاق الواسع بين كتاب التنمية ، مثلما كان له في أوائل الخمسينات من هذا القرن . فسواء على المستوى النظري أو من واقع الدراسات التطبيقية في كل من الدول المتقدمة أو المتخلفة ، تراجعت الأهمية التي يمكن أن تسند لزيادة معدل الاستثمار في زيادة معدل النمو الاقتصادي ، والتخلص من كثير من مظاهر وخصائص التخلف .

ويمكن تفسير الاعتقاد في « تراجع دور الاستثمار » بأحد اعتبارات ثلاثة :

- تبلور وصعود نظرية « عناصر الانتاج » وصياغة وقياس دالة الانتاج التجميعية .
- انتقال مجموعة الدول الاشتراكية الى مرحلة النمو الكثيف ، حيث يتم التركيز على عوامل النمو غير الاستثمار .
- إحباطات التنمية في معظم الدول المتخلفة ، وما نشأ عنها من نقد ومراجعة للفكر التنموي وتجارب التنمية .

فقد كانت نماذج النمو الاقتصادي التي تستند الى معادلة هارود/دومار التقليدية ترى أن معدل النمو يتحدد بدلالة عنصر انتاجي واحد هو « التراكم الرأسمالي » . وقد تعرضت الافتراضات التي ينطوي عليها مثل هذا النموذج لانتقادات حادة من الناحيتين النظرية والتطبيقية . وتبلورت هذه الانتقادات فيما صاغه « الكلاسيكيون الجدد » من نموذج للنمو أصبح يحمل اسمهم . فالزيادة في الدخل القومي لا تعود الى تراكم رأس المال فقط ، وإنما يمكن تفسيرها بأثر كل عناصر الانتاج : الأرض — العمل — رأس المال — والتقدم الفني الذي يؤدي الى زيادة انتاجية عناصر الانتاج . وقد جرت صياغة وقياس دالة الانتاج التي تفسر الزيادة في الناتج بتغير عناصر الانتاج المختلفة ، مثل دالة كوب — دوجلاس الشهيرة . وتتضمن دالة كوب — دوجلاس الديناميكية^(١) نوعين من المؤثرات على معدل نمو الناتج : مؤثرات كمية ، أي تغير حجم العمل أو رأس المال وهي تؤدي الى تغير الدالة نفسها (حجم الناتج) ، ومؤثرات نوعية تؤدي الى انتقال الدالة . وتفترض الدراسات المختلفة عدم ارتباط النوعين من المؤثرات الضرورية . فقد يزيد معدل نمو الناتج نتيجة زيادة كمية العمل أو رأس المال (أو الاثنين معا) وكذلك بفضل التقدم الفني ، الذي يشمل كافة التغيرات النوعية التي قد يشهدها الاقتصاد مثل الاختراعات الجديدة ، وتزايد المعارف الفنية والمهارات . ويرى البعض أن هذه التغيرات لا ترتبط بزيادة استخدام

رأس المال ، ولهذا تعرف بالتقدم الفني غير المصحوب بزيادة رأس المال . وعندما استخدمت هذه الدالة لقياس مساهمة عناصر الانتاج والتقدم الفني في زيادة الناتج ، وخاصة في البلاد الصناعية المتقدمة ، وتبين ارتفاع نسبة النمو التي تعود الى التقدم الفني ، شاع الاعتقاد بضالة دور التراكم الرأسمالي في تحقيق النمو ، ولم يعد الاستثمار هو ذلك العنصر الاستراتيجي في عملية النمو الاقتصادي .

والواقع أن نظرية مساهمات عوامل الانتاج (دالة الانتاج) قد تعرضت بدورها لانتقادات متعددة ، لعل أهمها دراسات الاقتصادي الأكثر شهرة روبرت سولو^(٢) الذي حاول استعادة المكانة البارزة لدور التراكم الرأسمالي ، مستندا الى أن التقدم الفني لا يتحقق إلا من خلال الاستثمار ، أي أن التقدم الفني — على أهميته كمصدر لزيادة معدل النمو الاقتصادي يلزم أن يكون مصاحبا (embodied in) للاستثمار في آلات ومعدات جديدة .

وتشير الدراسات القياسية التي تستند الى نظرية « عوامل النمو » الى أن التراكم الرأسمالي لا يزال أكثر مصادر النمو الاقتصادي أهمية في البلاد المتخلفة . وتزداد هذه الأهمية كلما كان الاقتصاد أقل نماء . ولا شك أن هذا الاستنتاج يعيد نماذج النمو البسيطة (على غرار نموذج هارود — دومار) الى نطاق التطبيق^(٣) .

ويمكن القول بنفس المنطق فيما يتعلق بأوضاع النمو الاقتصادي في الدول الاشتراكية المتقدمة . فمما لا شك فيه أن تحول نظرية ونماذج التخطيط نحو عوامل النمو الأخرى غير التراكم الرأسمالي (على غرار نموذج كالميسكي) يعود الى الانتقال من مرحلة « النمو الشامل » extensive حيث تميزت بفائض كبير في عنصر العمل استوجب توسيع الطاقة الانتاجية وزيادة مرونة الجهاز الانتاجي من خلال معدل مرتفع للتراكم الرأسمالي ، الى مرحلة النمو الكثيف intensive الذي تسهم فيه زيادة الكفاءة في استخدام الموارد ورفع انتاجية العمل والتقدم الفني بنصيب كبير . وكما هو واضح فانه لا يمكن القياس على تجربة هذه الدول وتجاهل مرحلة النمو المتقدم الذي تمر به .

أما فيما يتعلق بتجارب « التنمية » في البلاد المتخلفة ذاتها فالواضح أن ضالة الناتج ومحدودية الانجاز الذي حققته هذه البلاد تدفع الى اعادة النظر في مناهج واستراتيجيات التنمية ، بل مراجعة الفكر التنموي برمته . ولعل أبرز جوانب الانتقادات التي تعرضت لها نظريات وتجارب التنمية هو ما أطلق عليه محبوب الحق « وهم الاستثمار » أي انشغال مخططي التنمية بمستويات الاستثمار أكثر من اهتمامهم بمحتوى الاستثمار وانتاجيته

وأولوياته ... الخ^(٤) . ولا شك في وجاهة الانتقادات التي تتعرض لها النظرية الدارجة « للتنمية » والممارسات التقليدية لتجارب التنمية التي حاولت مضاهاة خبرة الدول الصناعية المتقدمة .

ولكن من الخطأ التصور بأن استراتيجية بديلة للتنمية تقوم على إشباع الحاجات الأساسية بالاعتماد على النفس تنفي الدور الهام للتراكم الرأسمالي في التغلب على الاختلالات البنائية بين الموارد البشرية والطاقات الانتاجية وفي تطوير قوى الانتاج المادية والبشرية على حد سواء ، وزيادة انتاجيتها باستمرار . وهذه الاستراتيجية لا بد وأن تنعكس في اعادة تقدير « معدل الاستثمار » الملائم من خلال :

أولاً : الكف عن الاعتقاد بندرة رأس المال في الدول النامية ، والعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن الى أقصى حد .
ثانياً : إعادة ترتيب أولويات الاستثمار ، والاهتمام بالطاقات الانتاجية القائمة وتطوير التكنولوجيا المحلية والملائمة .

وفي ضوء هذه النظرة نناقش اتجاهات التغير في هيكل تمويل الاستثمار في الاقتصاد اليمني ونحاول تحديد العوامل « المقيدة » لمعدل الاستثمار .

٢ - مصادر تمويل التراكم الرأسمالي :

لدراسة الأهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمار المختلفة ، فانه من الضروري أن نتبين هيكل الموارد والاستخدامات في الاقتصاد اليمني في صورته الاجمالية . والجدول (رقم ١) يلخص هذه الصورة للفترة التخطيطية المتوالية ، أي خلال برنامج الانماء الثلاثي (٧٤/٧٣ - ٧٦/٧٥) ثم الخطة الخمسية الأولى (٧٧/٧٦ - ٨٠/١٩٨١) والسنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية الثانية (٨٢ - ١٩٨٤ م) .

ومن أهم الاستخلاصات التي يبرزها هيكل الموارد والاستخدامات على النحو المبين بالجدول هو ما يتعلق بالجهد الاستثماري خلال الفترات الزمنية الثلاثة . فمن الواضح أن سنوات الخطة الخمسية قد شهدت قفزة هائلة في معدل الاستثمار ، فبعد أن بلغ معدل الاستثمار (نسبة التراكم الرأسمالي الى الناتج المحلي الاجمالي) حوالي ١٨٪ ، ارتفع هذا

جدول (١)
الناتج المحلي ، الموارد ، والاستثمار (٧٣ — ١٩٨٤)
(مليون ريال)

الخطة الخمسية الثانية	الخطة الخمسية الأولى	برنامج الانماء الثلاثي	
٥٠٩٨٨	٤٩٢١٣	١١٤٨٠	الناتج المحلي الاجمالي
٢٥٦٦٥	٣٢٢٧٤	٤٠٤٦	الاستيراد من السلع والخدمات
	٢٦٠٣	٥٠٤	الصادرات من السلع والخدمات (—)
٧٦٦٥٣	٧٨٨٨٤	١٥٠٢٢	اجمالي الموارد
٦٣٥٥٥	٦٠٧٠٤	١٢٩٦٩	الاستهلاك الكلي
١٣٠٩٨	١٨١٨٠	٢٠٥٣	اجمالي التراكم الرأسمالي

المصدر : الحسابات القومية للجمهورية العربية اليمنية ٧٠/٦٩ — ١٩٨٣ م ، الجهاز المركزي للتخطيط ، صنعاء ، ١٩٨٤ .

المعدل الى ٣٧٪ في سنوات الخطة الخمسية الأولى . وربما يرجع جزء من الارتفاع الكبير في حجم التراكم الرأسمالي الى الزيادة في التكاليف الاستثمارية المحلية والمستوردة ، ولكن مما لا شك فيه أن المعدل المرتفع للتراكم الرأسمالي يعد من أهم العوامل التي أدت الى زيادة الناتج المحلي بمعدل سنوي مرتفع (٦٪)^(٥) . وعلى الرغم من ذلك فان السنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية الثانية (٨٢ — ١٩٨٤) قد شهدت انخفاض معدل الاستثمار الى حوالي ربع الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) في المتوسط ، بل أن حجم الاستثمارات الفعلية قد تعرض لانخفاض مطلق في السنتين الأوليتين (مقوم سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة)^(٦) .

ولأن الاقتصاد اليمني لا يزال في بداية مرحلة النمو الاقتصادي ، وتتطلب إقامة الهياكل الأساسية ، والتوسع في الخدمات الانتاجية مزيدا من الجهد الاستثماري المكثف ، فان اتجاه معدل التراكم الرأسمالي الى الانخفاض يستوجب الدراسة الموضوعية للمحددات — والقيود التي يخضع لها هذا المعدل . وقد أرجعت بعض التقارير انخفاض اجمالي الاستثمار في الأصول الثابتة والتغير في المخزون بمعدل يقرب من ٧٣٪ سنويا بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٨٢ — ١٩٨٤ الى تنفيذ سياسة ترشيد الانفاق الاستثماري الحكومي من جهة والانخفاض النسبي في الاستثمارات الخاصة من جهة أخرى^(٧) .

ويمكن المغزى الحقيقي لسياسة ترشيد الانفاق الاستثماري في امكان العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي بانجاز نفس المعدل السابق للاستثمار ، أو المحافظة على استمرار معدل النمو الاقتصادي عند مستوياته السابقة ولكن بمعدل استثمار منخفض وقد أشرنا الى اتجاه معدل الاستثمار الى الانخفاض بشدة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ، وكانت معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلالها أقل من مثلتها في سنوات الخطة الخمسية الأولى ، مما يشير الى أن تباطؤ الجهد الاستثماري كان — على أية حال — على حساب معدلات زيادة الناتج المحلي . ومن ناحية أخرى فقد ارتفع الاستهلاك النهائي الحكومي والعائلي خلال نفس السنوات المشار اليها . فقد زاد الاستهلاك الحكومي (بالاسعار الثابتة) بمعدل سنوي بلغ ١٢٪ في المتوسط ، بينما ارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي بمعدل ١٥٪ سنويا فقط .

والى جانب تأثير سياسة ترشيد الانفاق الاستثماري ، فمن الضروري أن نبحث دور الموارد المتاحة للاستثمار في تحديد معدلاته ، خاصة وان الارتفاع الواضح في معدل الاستثمار خلال السنوات ٧٤ — ١٩٨١ قد صاحبه تدفق هائل للموارد (الخارجية) ، بينما تباطأ معدلها في السنوات الأولى من الثمانينات .

ويمكن من صورة التوازن الاقتصادي العام التي تظهر في الجدول (١) أن نتوصل الى ميزان الادخار/ الاستثمار الذي يساعدنا في تحديد الأهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمار . وكما هو معروف يتكون اجمالي الموارد من الموارد المحلية (اجمالي الناتج المحلي) والموارد التي تدفق من الخارج لتمويل الفرق بين الواردات والصادرات (من السلع والخدمات) . ويتم — من ثم — توزيع اجمالي الموارد بين الانفاق الاستهلاكي النهائي (العائلي والحكومي) واجمالي التكوين الرأسمالي . وبطريقة أخرى يمكننا أن نقيس فجوة « الموارد المحلية » باعتبارها الفرق بين الموارد المحلية (أي اجمالي الناتج المحلي) والانفاق الكلي (على الاستهلاك والاستثمار) . وفي الحالة الاعتيادية فان هذه الفجوة يجري تغطيتها من خلال صافي تدفق الموارد الخارجية . ولكن في ظروف الاقتصاد البيني هناك مصدر هام للموارد المتاحة لتغطية هذه الفجوة وهو تحويلات المغتربين اليمنيين . أي أن :

فجوة الموارد المحلية = صافي تحويلات المغتربين + فجوة النقد الأجنبي .

والواقع أن فجوة الموارد المحلية ليست سوى الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار ، وطالما اعتبرنا أن تحويلات المغتربين — والتحويلات الأخرى — كعوائد لعناصر الانتاج في

الخارج ، فهي اذن تكون — الى جانب الادخار المحلي — الادخار القومي . ومن ثم يمكن اعادة كتابة المتساوية السابقة في الصورة التالية :

الادخار القومي — الاستثمار = فجوة النقد الأجنبي .

وهذه المتساوية الأخيرة صحيحة دائما من زاوية التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي . وهي تحدد بوضوح أن الاستثمار يتم تمويله بواسطة الادخار القومي . وفي حالة عدم كفاية الادخار القومي يلزم اللجوء الى « الادخار الأجنبي » لسد الفجوة أي أن :

الاستثمار = الادخار القومي + صافي الادخار الأجنبي

ويعبر صافي الادخار الأجنبي في هذه المتساوية عن عجز (العمليات الجارية لميزان المدفوعات) . ويشمل بالتالي صافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج بما فيها تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتغير في الاحتياطيات من الأرصدة الأجنبية .^(٨)

نعيد في الجدول (٢) تصوير التوازن الاقتصادي لقياس فجوتي الموارد المحلية والنقد الأجنبي ومصادر مواجهة كل من الفجوتين ، ويصور الجدول (٣) مصادر تمويل الاستثمارات .

وكما هو واضح فقد أدت زيادة الاستثمارات بمعدل كبير خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى الى تضاعف فجوة الموارد المحلية إذ بلغت فجوة الموارد المحلية حوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي ، كما انعكس تباطؤ الجهد الاستثماري الى انخفاض نسبة فجوة الموارد المحلية الى ٥٠٪ . وقد أوضحنا أن تحويلات المغتربين — والتحويلات الجارية الأخرى — التي تدفقت بمعدلات ضخمة منذ منتصف السبعينات قد فاقت في قيمتها فجوة الموارد المحلية في سنوات البرنامج الثلاثي (مما انعكس في تراكم احتياطي كبير من الأرصدة الأجنبية) . أما في سنوات الخطة الخمسية الأولى فقد ساعدت التحويلات في سد حوالي ٩٠٪ من حجم الفجوة . وقد انخفضت نسبة هذه المساهمة الى ٧٣٪ فقط من الفجوة في السنوات الثلاث المنقضية من الخطة الثانية . وقد انعكس ذلك في اتجاه « معدل الادخار القومي » الى الانخفاض بشدة من حوالي ثلث الناتج المحلي الى ١٢٪ فيما بين فترتي الخطتين الأولى والثانية . ويفضل هذه التحويلات ، فإنه رغم ارتفاع معدل الاستثمار الى حوالي ٣٧٪ خلال الخطة الخمسية الأولى لم يزد العجز الجاري في ميزان المدفوعات عن ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ، ولكن انخفاض معدل الادخار القومي خلال سنوات الخطة الثانية استتبع

جدول (٢)
فجوة الموارد المحلية والنقد الأجنبي

الخطة الخمسية الثانية	الخطة الخمسية الأولى	برنامج الانماء الثلاثي	
٥٠٩٨٨	٤٩٢١٣	١١٤٨٠	١ — الناتج المحلي الاجمالي
٦٣٥٥٥	٦٠٧٠٤	١٢٩٦٩	٢ — الاستهلاك الكلي
(١٢٥٦٧) —	(١١٤٩١) —	(١٤٨٩) —	٣ — الادخار المحلي
١٣٠٩٨	١٨١٨٠	٢٠٥٣	٤ — الاستثمار الاجمالي
٢٥٦٦٥	٢٩٦٧١	٣٥٤٢	٥ — فجوة الموارد المحلية (٤-٣)
١٨٧٧٩	٢٧٣٢٠	٤٨٦٧	٦ — صافي دخل العوامل والتحويلات
٦٢١٢	١٥٨٢٩	٣٣٧٨	٧ — الادخار القومي
٦٨٨٦	٢٣٥١	(١٣٢٥) +	٨ — فجوة النقد الأجنبي (٥-٦) (*)
٦٤٣	٤١٠	(٤٦) —	٩ — سداد القروض الخارجية
٧٥٢٩	٢٧٦١	(١٢٧٩) +	١٠ — تمويل الفجوة الخارجية
٤٩٥٤	٥١٣٢	٨٦٦	أ — قروض ومساعدات واستثمارات
(٢٥٧٥) —	(٢٣٧١) +	(٢١٤٥) +	ب — إضافة وسحب من الاحتياطي
٥٠٣	٦٠٣	٣١	فجوة الموارد كنسبة من الناتج (%)
٧٣٢	٩٢١	١٣٧	التحويلات كنسبة من الفجوة (%)

(٥) يقيس في نفس الوقت العجز الجاري في ميزان المدفوعات .

المصدر : الحسابات القومية ، مرجع سابق . ومسودة خطة السنة الرابعة ، مرجع سابق جداول مختلفة .

زيادة هذا العجز (صافي الادخار الأجنبي) الى ١٤٪ تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي . وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس ، إذ أن أكثر من نصف الاستثمارات قد تم تمويله بواسطة مصادر أجنبية .

ومن ناحية أخرى فانه بينما كانت القروض والمساعدات والاستثمارات الخارجية تفوق في قيمتها العجز الجاري في ميزان المدفوعات خلال الخطة الخمسية الأولى ، فقد أصبحت في سنوات الخطة الثانية أقل من فجوة النقد الأجنبي مما استلزم تغطية الفرق بالسحب من احتياطي الأرصيدة الأجنبية . والأكثر من هذا فان نسبة القروض الى المساعدات قد ارتفعت من ٤٥٪ خلال الخطة الخمسية الأولى الى ٦٢٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية .

جدول (٣)
معدلات الاستثمار والادخار القومي والأجنبي

البرنامج الثلاثي للائماء	الخطة الخمسية الأولى	الخطة الخمسية الثانية	
نسبة من اجمالي الناتج المحلي (%)			
١٧ر٩	٣٦ر٩	٢٥ر٧	١ — معدل الاستثمار
٢٩ر٤	٣٢ر٢	١٢ر٢	٢ — معدل الادخار
(—١١ر٥)	٤ر٨	١٣ر٥	٣ — نسبة الادخار الاجنبي
—	١٢ر٩	٥٢ر٦	٤ — نسبة التمويل الخارجي للاستثمار

المصدر : محسوب من الجدول (٢)

٣ — ما محددات الاستثمار ؟ نموذج الفجوتين :

من السهل أن نستنتج من المناقشة المتقدمة أن حجم الاستثمار يتحدد بأثر عاملين أساسيين هما الادخار القومي والادخار الأجنبي (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال العجز الجاري في ميزان المدفوعات) ولا تزيد العلاقة على النحو الذي بيناه في القسم السابق عن كونها متساوية صحيحة دائما من الناحيتين الاقتصادية والمحاسبية القومية .

وفضلا عن أن هذه المتساوية (الاستثمار = الادخار القومي + الادخار الاجنبي) لا تنطوي على أية علاقة دالية محددة بين مصادر الادخار وبين الاستثمار ، فانها قد توجي بإمكانية الاحلال بين المصدرين المختلفين للادخار القومي والأجنبي . وإذا كان صحيحا أن الادخار القومي والموارد الخارجية من النقد الأجنبي هما العاملان الأساسيان في تحديد حجم الاستثمار فإن السؤال لا بد يثور عن دور كل من المصدرين في « تقييد » معدل الاستثمار المعروف وصحيح أن عملية الاستثمار تحتاج الى الادخار القومي لتحرير القدر من الموارد المحلية اللازم لاحداث التراكم الرأسمالي ، كما تحتاج في نفس الوقت الى النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المكون الأجنبي في الاستثمارات ، ولكن هل يمكن الاستغناء عن نقص الموارد المحلية بتوفير قدر أكبر من النقد الأجنبي ، أو العكس ؟ الواقع أن التمييز بين هذين الاحتمالين ، وآثارهما المحتملة على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي كان من وراء صياغة النموذج المعروف « بنموذج الفجوتين » ، فحينما يكون معدل الادخار أقل مما يلزم لتحقيق معدل نمو

اقتصادي معين ، بينما يتوفر النقد الأجنبي المطلوب ، يمكن القول بأن هناك « فجوة في الادخار » . وعلى العكس من ذلك حينما تنخفض موارد النقد الأجنبي عن القدر اللازم لتخفيض معدل الاستثمار المطلوب بينما تتوافر الادخارات المحلية المطلوبة يكون هناك « فجوة في النقد الأجنبي » .

والمعنى الاقتصادي الهام الذي يقوم على أساسه نموذج الفجوتين هو أنه حينما يخضع الاقتصاد القومي للقيود الذي تفرضه فجوة النقد الأجنبي مثلاً فإن مستوى الدخل القومي المحقق سيتحدد بما تسمح به هذه الموارد حتى ولو كانت المدخرات القومية المحتملة يمكن أن تحقق مستوى أكبر من الدخل القومي . والعكس حينما تكون فجوة الادخار هي المؤثرة ، يتحقق مستوى الدخل المناظر لمعدل الادخار الفعلي حتى ولو كانت الموارد الأجنبية تسمح بمستوى دخل أعلى .

وينطوي ذلك في حقيقة الأمر على انتقاد الاقتصاد القومي للمرونة الكافية « لتخفيف » فجوة النقد الأجنبي أو فجوة الادخار ، والاستجابة للوفرة في أحد المصدرين لتمويل معدل أعلى للاستثمار . إذ يحول عدم مرونة الاقتصاد القومي دون تحقيق معدل الادخار الاحتمالي عندما يخضع الاستثمار لقيود النقد الأجنبي . ففي هذه الحالة لا يكون الاقتصاد قادراً على توفير موارد محلية يمكن أن تعوض القصور في الواردات بسبب نقص النقد الأجنبي . ولا سبيل عندئذ لمواجهة قيد النقد الأجنبي على الاستثمار الا بالعمل على تدبير قدر إضافي من النقد الأجنبي (المساعدات أو القروض الخارجية) في الأجل القصير ، وزيادة مرونة الاقتصاد القومي لزيادة الصادرات أو الاحلال محل الواردات في المدى القصير والبعيد .^(٩)

وبالمثل فانه في حالة فجوة الادخار ، لا تنجح وفرة النقد الأجنبي في زيادة معدل الادخار وإنما قد تؤدي في الأغلب الى زيادة الانفاق الاستهلاكي على الواردات خصوصاً . ويكون من الضروري عندئذ العمل على زيادة القدرة الادخارية للاقتصاد .

ولأن السياسة الاقتصادية التي يلزم اتباعها تتباين — كما هو واضح — حسب نوعية القيود التي يخضع لها معدل الاستثمار ، يصبح من الأهمية تحديد طبيعة « القيد » الذي يحدد الاستثمار والنمو الاقتصادي .

وقد استخدمنا بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المختلفة في الجمهورية

العربية اليمنية لتطبيق نموذج الفجوتين ، واختبار فاعلية كل من الادخار القومي أو النقد الأجنبي في « تقييد » وتحديد معدل الاستثمار . إذ أن صياغة اجابة للنموذج الموضح في الملحق* تمكننا من التعبير عن ثلاث دوال مختلفة للاستثمار تعكس كل منها أحد المحددات المقيدة للاستثمار على النحو التالي : (١٠) .

الادخار كقييد على الاستثمار :

$$\text{ث} = ١م + ١م ج + ٣م ق + ٤م ص \quad (١)$$

وفي هذه الدالة فان الاستثمار يتحدد بدلالة اجمالي الناتج (ج) وصافي التدفق من رأس المال الأجنبي (ق) والإيرادات من الصادرات من السلع والخدمات . ويلزم في المعادلة السابقة أن تكون قيمة الميل الحدي للادخار (٢م) موجبة ، كما أن (٣م) يجب أن تكون أقل من — أو مساوية للواحد الصحيح ، أما (٤م) التي تبين مدى حساسية الادخار للتغير في الصادرات فهي أيضا موجبة القيمة .

النقد الأجنبي كقييد على الاستثمار :

$$\text{ث} = ١ل + ٢ل (ج + ق) + ٣ل و \quad (٢)$$

وفي هذه الحالة يتوقف الاستثمار على اجمالي الموارد المتاحة (ج + ق) وعلى الواردات (و) . ويفترض أن النموذج أن العلاقة عكسية بين الاستثمار واجمالي الموارد المتاحة ، طالما أن زيادة الموارد تؤدي الى زيادة الاستهلاك وزيادة الواردات أي أن (٢ل) لها قيمة سالبة . أما (٣ل) فقيمتها موجبة وتزيد عن الواحد الصحيح .

الفجوة المشتركة للادخار والنقد الاجنبي :

$$\text{ث} = ١ن + ٢ن ق + ٣ن ص \quad (٣)$$

ومنها نرى أن الاستثمار يتحدد بواسطة صافي رؤوس الأموال الأجنبية وإيرادات الصادرات من السلع والخدمات ، وقيمة معاملات هذه الدالة موجبة بالضرورة .

* ينطلق النموذج من معادلة الادخار — الاستثمار المعروفة . ووصلنا حل النموذج الى الصورة المختلة التي نعر عنها بدلالة أحد الدوال الثلاثة حسب طبيعة التغير المحدد لمعدل الاستثمار (راجع الملحق) .

جداول (٤)
نتائج اختبار التوفيق^(٥)

الحالة	الفجوة الميسلة			حالة الفجوة المختلطة		حالة فجوة النقد الأجنبي		حالة فجوة الأذخار			المدى الملائم
	الحالة الثانية	الحالة الأولى	الحالة الثالثة	$\frac{6}{ص} < \frac{6}{ص}$	$\frac{6}{ف} < \frac{6}{ف}$	$\frac{6}{ص} < ١$	$\frac{6}{ص} < \frac{6}{ص}$	$\frac{6}{ص} < \frac{6}{ص}$	$\frac{6}{ص} < \frac{6}{ص}$	$\frac{6}{ص} < \frac{6}{ص}$	
القيمة المقدرة	٠.١٢٢٧ - (٠.٣٣٧٣ -)	١.٠٧٦٦ (٠.١٣٩٩)	١.٠٣٠٨ (٠.١٩٢٣)	٠.١٦٥٧ - (٠.١٠٤٣ -)	٠.١٦٦٦ - (٠.٥٢٥٠ -)	١.١٠٥٧ (٠.١٨٠٩)	٠.٣٥٩ - (٠.١٣٢٠ -)	٠.٣٥٩ - (٠.١٣٢٠ -)	٠.٣٥٩ - (٠.١٣٢٠ -)	٠.٣٥٩ - (٠.١٣٢٠ -)	القيمة المقدرة
مطابقيا للمدى	-	+	-	+	+	+	+	-	-	-	مطابقيا للمدى

(٥) يتم اختبار انطباق فجوة الأذخار والنقد الأجنبي بمقارنة القيم المقدرة للمعاملات بالمدى الملائم وإذا كانت قيمة المعامل تقع في نطاق المدى الملائم تسجل له إشارة موجبة ، أما إذا وقعت قيمته خارج المدى الملائم تسجل له إشارة سالبة . وإذا أخذت قيمة أحد المعاملات الخاصة بمعاملة قيد الأذخار إشارة سالبة نستنتج عدم انطباق قيد الأذخار ، وكذلك بالنسبة لقيد النقد الأجنبي . ويمكن إذا أخذت كل المعاملات في إحدى المادلات الثلاثة أشارت موجبة قلنا إن الاستقرار يخضع لقيد الفجوة المناظرة لهذه المعادلة .

و يتم تطبيق النموذج القياسي باجراء تقدير معاملات الانحدار للدوال الثلاثة السابقة .
وعندما تقع قيم المعاملات المقيسة لكل معادلة في نطاق المدى الملائم الذي أشرنا اليه يمكن
الاستنتاج بأن الاستثمار يخضع للقيد الناشئ عن فجوة الادخار — في المعادلة الأولى ، أو
فجوة النقد الأجنبي — كما في المعادلة الثانية — أو أن كلتا الفجوتين تقيد معدل الاستثمار
كما في المعادلة الثالثة .

وقد كانت نتائج حل النموذج وتقدير المعاملات باستخدام البيانات عن الفترة
٧١/٧٠ — ١٩٨٣ على النحو المبين في جدول (٤) . وبين الجدول أن فجوة النقد
الأجنبي كانت بمثابة القيد الرئيسي المحدد لعملية التراكم الرأسمالي في الاقتصاد اليمني ، حيث
تقع معاملات الانحدار في نطاق المدى الملائم لهذه المعاملات كما تفرضه المعادلة الثانية .

وقد يكون الاستنتاج بأن قصور النقد الأجنبي هو العنصر المقيد للاستثمار في الاقتصاد
اليمني ، متناقضا مع النظرة العابرة للأوضاع الاقتصادية التي توحى بتدفق موارد خارجية
ضخمة من خلال تحويلات المغتربين والمساعدات والهبات الى جانب القروض الخارجية
السهلة . والحقيقة أن إمعان النظر في البيانات المتاحة يكشف بوضوح سلامة الاستنتاج
الذي يقودنا اليه تطبيق النموذج . ففضلا عن أن تحويلات المغتربين والتحويلات الخارجية
الأخرى قد تعرضت للانخفاض — أو التذبذب — من سنة لأخرى ، فقد اتجهت فجوة
النقد الأجنبي (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال العجز الجاري في ميزان
المدفوعات) الى الانخفاض أيضا . وبطبيعة الحال فان الموارد المحلية لم تستطع تعويض
النقص في الواردات من السلع الاستثمارية . وأما رأينا فان معدل الادخار قد انخفض
أيضا .

٤ — خلاصة :

من دراسة وتحليل البيانات المتاحة عن التوازن الاقتصادي للموارد والاستخدامات وميزان
الادخار / الاستثمار ، وتطبيق نموذج الفجوتين ، يمكننا أن نتوصل الى بعض الاستنتاجات
ذات الدلالة :

أولا : ان الاقتصاد اليمني قد تمكن من انجاز معدل استثمار مرتفع للغاية . ورغم
انخفاض هذا المعدل من ٣٦٪ خلال الخطة الخمسية الأولى ، الى حوالي ٢٥٪ في

السنوات التالية يعد تخصيص حوالي ربع الناتج القومي للتراكم الرأسمالي معدلا ملائما ويتوجب العمل على استقراره لفترة الخططة القادمة .

ثانيا : توفرت للاقتصاد اليمني موارد خارجية كبيرة ، بفضل تحويلات المغتربين اليمنيين والمساعدات الرسمية (السلعية والنقدية) من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية ، وكذلك من القروض الميسرة . ولقد أسهمت التحويلات من الخارج ليس فقط في تمويل جانب من الانفاق الاستهلاكي ، وإنما في احداث التراكم الرأسمالي بالمعدلات التي أشرنا اليها .

ثالثا : رغم هذه الحقيقة الاقتصادية الواضحة فان فجوة النقد الأجنبي تمثل القيد الرئيسي على معدل الاستثمار في الاقتصاد اليمني . ولم تسمح الفترة الزمنية موضع الدراسة بتقسيمها لاختبار مدى حدة قصور موارد النقد الأجنبي على معدل الاستثمار ، خصوصا بالنسبة للسنوات الأخيرة .

رابعا : تعنى هذه النتيجة أنه على السياسة الاقتصادية أن تتوجه الى تبعية مزيد من موارد النقد الأجنبي اللازمة للاستثمار ، عن طريق :

أ — مراجعة الانطباع السائد بأن الموارد الخارجية التي توافرت لليمن كانت كافية لمرحلة بناء الهياكل الأساسية ، والعمل — من ثم — على الحصول على المساعدة الاقتصادية الخارجية الممكنة .

ب — العمل على تشجيع تدفق تحويلات المغتربين اليمنيين من خلال القنوات المصرفية الملائمة وتوجيهها الى الاستثمار ، باستحداث أشكال مختلفة للتمويل ، وإعداد مشروعات التنمية المناسبة (ربما يكون انشاء هيئة لاستثمار تحويلات المغتربين أداة مناسبة في هذا الصدد) .

ج — العمل على أن ينصب ترشيد الاستيراد على السلع الاستهلاكية ، وتيسير احتياجات الاستثمار ، وإدارتها بالكفاءة الواجبة .

د — زيادة القدرة على استخدام الموارد المحلية (كبديل للواردات) في الاستثمار ، وخاصة في مكونات التشييد والبناء ، ومحاولة تخفيض تكلفة الاستثمار عموما .

هـ — زيادة القدرات التنموية لقطاعي الزراعة والتعدين ، بما يمكن من تخفيض الواردات

من السلع الغذائية ، بل وزيادة الصادرات منها ، وكذلك تطوير عمليات البحث واستخراج المعادن والثروات النفطية لتأمين الموارد الخارجية اللازمة .

ويجب ألا تترك هذه الدراسة — الجزئية — الانطباع بأن حل مشكلات التنمية في اقتصاد نام كالاقتصاد اليمني يكمن فحسب في الحصول على موارد إضافية من النقد الأجنبي . فالتنمية أبدا عملية مركبة . ومن ناحية ثانية فليس في الاستنتاجات التي يقودنا اليها نموذج الفجوتين شبه الدعوة الى مزيد من الاعتماد على الخارج ، بل وجوب زيادة الاعتماد على النفس في سد فجوة الموارد المحلية وموارد النقد الأجنبي .

ملحق تركيب وحل نموذج الفجوتين^(٥)

يتضمن النموذج العلاقات (المتساويات) التالية :

$$\begin{array}{ll} \text{ث} - \text{د} = \text{و} - \text{ص} & (١) \\ \text{ق} = \text{و} - \text{ص} & (٢) \\ \text{د} = \text{ج} - \text{س} & (٣) \end{array}$$

حيث ترمز :

ث الى اجمالي الاستثمار
د الى الادخار القومي
و الى الواردات من السلع والخدمات (بما فيها خدمات عناصر الانتاج)
ص الى الصادرات من السلع والخدمات (بما فيها خدمات عناصر الانتاج)
ق الى صافي تدفق رأس المال من الخارج ، وهو يساوي صافي العجز في حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات
ج الى اجمالي الناتج القومي
س الى الاستهلاك النهائي الاجمالي .

والى جانب هذه المتساويات نضيف العلاقتين الدالتين لكل من « الادخار المتوقع » « والواردات الاحتمالية » . ونعبر عن دالة الادخار في الصورة :

$$\text{د}^* = \text{أ} + \text{أ}^* + \text{ج} + \text{أ}^* + \text{ق} + \text{أ}^* \text{ص} \quad (٤)$$

حيث تشير د* الى المدخرات المحتملة ، وليس هناك ما يضمن أن تتساوى مع المدخرات الفعلية ،

أ مقدار ثابت (الحد المطلق)

أ* الميل الحدي للادخار (قيمة موجبة)

أ معامل يربط بين المدخرات وصافي التدفق من النقد الأجنبي ، وهو ذو قيمة سالبة طالما أنه من المتوقع — مع ثبات الناتج القومي — أن تنعكس زيادة موارد النقد الأجنبي في زيادة الاستهلاك النهائي مما يعني نقص المدخرات المحتملة .

أ معامل مرونة المدخرات للتغير في الإيرادات من الصادرات

وكذلك تعبر عن دالة الواردات في الصورة التالية :

$$\text{و}^* = \text{ب} + \text{ب}^* + \text{س} + \text{ب}^* \text{ث} \quad (٥)$$

حيث ترمز و* الى الواردات المطلوبة ، وقد لا تتساوى مع الواردات الفعلية

(٥) استندنا في عرض نموذج الفجوتين الى الصياغة الواردة في : Hana Kheir Eldin, opcit, P.

ب^١ مقدار ثابت

ب^٢ المكون الاستيرادي لوحدة واحدة من الانفاق على الاستهلاك

ب^٣ المكون الاستيرادي لوحدة واحدة من الانفاق على الاستثمار

وكما هو واضح فان النموذج يتألف من ٥ معادلات ، ولكنه يشتمل على ٧ متغيرات داخلية (ج ، ث ، س ، د ، د* ، و ، و*) ولإستكمال النموذج يمكن إضافة اللامتساويات التالية :

$$د^* \leq د \quad (٦)$$

$$و^* \geq و \quad (٧)$$

$$ج \leq ج \quad (٨)$$

وتشير ج إلى الناتج القومي عند مستوى التشغيل الكامل .

وإذا استخدمنا العلاقات الخمس الأولى (١ — ٥) للتعويض في معادلة القيد على الادخار (٦) ، والقيد على النقد الأجنبي (٧) نصل الى الصورة المختزلة لهاتين العلاقتين على النحو التالي :

$$ث - أ^٢ ج \geq أ^١ + (١ + أ^٣) ق + أ^٤ ص \quad (٦)$$

$$ث + \frac{أ^٢}{أ^١ - أ^٣} ج \geq \frac{أ^٢ - أ^١}{أ^٢ - أ^٣} ق + \frac{أ^١}{أ^٢ - أ^٣} ص \quad (٧)$$

ويمكن تحديد القيم المختلفة لكل من الاستثمار والناتج القومي التي قد يحققها الاقتصاد القومي ، في ضوء هذه العلاقات بدلالة المتغيرات الخارجية ، وخاصة صافي « الادخار الأجنبي » — أي العجز الجاري في ميزان المدفوعات : والإيرادات من الصادرات وتحويلات المغتربين .

وباستخدام اثنتين من القيود السابقة (٦ ، ٧ ، ٨) مع العلاقات الخمس الأولى (١ — ٥) نحصل على حل النموذج ، وقيم المتغيرات السبعة التي تتضمنها .

وفي حالة « فجوة الادخار » ، أي عندما يكون قيد الادخار (٦) والطاقة الانتاجية (٨) هما المحددان للاستثمار نحصل بالتعويض عن (٨) في (٦) على العلاقة التالية :

$$ث = أ^١ + أ^٢ ج + (١ + أ^٣) ق + أ^٤ ص \quad (٩)$$

وهي العلاقة رقم (١) في متن الدراسة التي قمنا بتغيير معاملات الانحدار فيها .

أما في حالة فجوة النقد الاجنبي : أي عندما يقع قيد النقد الاجنبي (٧) والطاقة الانتاجية (٨) على حجم الاستثمار ، نحصل على المعادلة :

$$(10) \quad \text{ث} = \frac{1}{2\text{ب} - 3\text{ب}} + (ج + ق) \frac{2\text{ب}}{2\text{ب} - 3\text{ب}} - \frac{1\text{ب}}{2\text{ب} - 3\text{ب}}$$

وقد عبرنا عنها بالمعادلة (٢) في متن الدراسة .

وفي الحالة التي تقيد فيها « الفجوة المختلطة » للادخار والنقد الاجنبي حجم الاستثمار فانه بالتعويض عن قيمة ج من المعادلة (٦) في المعادلة (٧) نحصل على :

$$(11) \quad \text{ث} = \frac{1\text{ب} - 2\text{ب}}{2\text{ب} - 3\text{ب}} + \frac{2\text{ب} - 1\text{ب}}{2\text{ب} - 3\text{ب}} + \frac{2\text{ب} + 1\text{ب}}{2\text{ب} - 3\text{ب}} + \frac{2\text{ب} + 1\text{ب}}{2\text{ب} - 3\text{ب}}$$

وهي العلاقة التي لحصناها في المعادلة (٣) في المتن .

ومن دوال الاستثمار الثلاثة السابقة يمكن أن نستخلص المدى الذي يجب أن تقع فيه قيم المعاملات المختلفة ، كما هو موضح في الجدول (٤) في متن الدراسة .

الهوامش

- (١) يرجع الفضل في صياغتها للاقتصادي الهولندي جان تينبرجن .
- (٢) Solow, R, «Technical Change and the Aggregate Production Function,» *Review of Economics and Statistics*, No. 39, 1957.
- (٣) Taylor, L. "Macro Models for Developing Countries", Mc Graw - Hill, U.S.A, 1979.
- (٤) محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- (٥) راجع وثيقة الخطة الخمسية الثانية ٨٢ — ١٩٨٦ . الجهاز المركزي للتخطيط .
- (٦) الجهاز المركزي للتخطيط : مسودة ثانية لخطة السنة الرابعة ١٩٨٥ ، فبراير ١٩٨٥ .
- (٧) نفس المرجع .
- (٨) يقوم البعض بادماج السحب أو الإضافة الى احتياطي الأرصدة الأجنبية في مساهمة المدخرات القومية في تمويل الاستثمار .
- (٩) Hanaa Kheir Eldin, *Insufficiency of Savings or shortage of Foreign Exchange?*, Ministry of Economy, Memograph, Cairo, 1980, P. 3.
- (١٠) استخدمنا الحل المختزل لنموذج المجوتين على النحو الوارد في : Hanaa K. E. نفس المرجع .

حَوَليَات كَلِيةِ الآدابِ

تصَدِرُ عَنْ كَلِيةِ الآدابِ - جَامِعةِ الكُوَيتِ

رئيسُ هَيْئَةِ التَّحْدِيرِ

د. عَبدُ المَحْسَنِ المَدْعِجِ

دُرُكِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ ، تُضَمِّنُ مَجْمُوعَةً مِنَ الرِّسَالَتِ التي تَتَّالِجُ بِأَمْسَالَةِ مَوْضُوعَاتٍ وَقَضَائِيٍّ ، وَمَشْكَلاتٍ عِلْمِيَّةٍ فِي مَجَالَاتِ الأدبِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالتَّارِيخِ والجُغْرَافِيَا وَالاجْتِمَاعِ وَعِلْمِ النَفْسِ .

- تَقَبَّلُ الأَبْحَاثُ بِاللُّغَتَيْنِ العَرَبِيَّةِ وَالإنْجِلِيزِيَّةِ مُشْرَطاً أَنْ لَا يَتَلَجَّجَ بِمَجْمَعِ البَّحْثِ عَنْ (٤٠) صَفْحَةً مَطْبُوعَةً مِنْ ثَلَاثِ نَسَخٍ .
- لَا يَقْبَلُ النِّشْرُ فِي الحَوَليَاتِ عَلَى أَعْضَاءِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِكَلِيةِ الآدابِ فَقطَ بَلْ لغيرِهِمْ مِنَ المَعَاهِدِ والجَامِعَاتِ الأُخْرَى .
- يَرْفُقُ بِكُلِّ بَحْثٍ مَدْخُوصٌ لَهُ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآخِرُهَا بِالإنْجِلِيزِيَّةِ لَا يَتَجَاوِزُ ٢٠٠ كَلِمَةً .
- يَمْنَحُ المَوْضُوعُ (٣٠) نَسْخَةً مَجَّاناً .

الاشْتِرَاكَاتُ :

خارج الكويت	داخل الكويت
٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً أمريكياً	للأفراد : ٢,٣٠٠ د.ك. - للأساتذة والطلاب ١,٦٠٠
٦٤ دولاراً أمريكياً	للمؤسسات ١٦ د.ك.

للمساتذة والطلاب : ٢٠٠ فلس	للمؤسسات : ٤٠٠ فلس
للأفراد : ٢,٤٠٠ د.ك.	للأفراد : ٤٠٨٠ د.ك.

تَوَجُّهُ المُرَاسَلَاتِ إِلَى :

رئيسُ هَيْئَةِ تَحْدِيرِ حَوَليَاتِ كَلِيةِ الآدابِ
ص.ب. ١٧٣٧٠ الخالديَّة - الكُوَيتِ